رئيس التحرير: د. محمد عبد السلام حاج بكري
للتواصل: 905380247088+/ 1862568575+
إيمـيـل:m.salma.1965@gmail.com
المنسق: المهندس اديب محمد كنو

جريدة سياسية اقتصادية ثقافية اجتماعية إعلانية

نصف شهرية

العدد:0 | 2024/05/01م | 10/21 / 1445هـ

رحمة الله على اللواء محمد فارس

السوريون يقررون من يستحق التكريم

محتويات العدد:

د.برهان غليون	شخصية وطنية	د.مأمون سيد عيسى
لقاء السيد رائد الصالح (الخوذ البيضاء)	ماجستير هندسة طبية ميس حاج بكري	إعلانات
د.سماح هدايا	قاضي د. محمد نور غازي حميدي	
د.جمال الشوفي	د.باسل معراوي	

في الإعلام والسياسة والديمقراطية

بمثابة تحية للإعلام الوليد في سورية ما بعد الحقبة السوداء

حتى وقت قريب سيطر على الاعلام مفهوم ليبرالي حدد وظيفة الاعلام في تزويد الرأي العام أي عموم الناس بالمعلومات الصحيحة عما يجري في الواقع الاجتماعي والدولي حتى يتعرف كل فرد من خلال الاحداث المتعاقبة والتي لا حصر لها على القضايا الاساسية المطروحة والرهانات التي تقف وراءها ويتمكن من تحديد موقفه منها وان يختار بحرية ما يوافق مصالحه من بين الخيارات المطروحة او المتاحة. وتكمن مهمة الصحفي او بالأحرى جدارته في قدرته على جمع المعلومات ونقدها والتدقيق فيها كي يقدم للمواطن رؤية ومعلومات صحيحة عن الواقع كما هو. وكي ما يؤدي الاعلام وظيفته على أحسن وجه لا يكفي ان يعمل في مناخ من التنافس الحر والضمانات القانونية وانما ينبغي ايضا ان يكون الصحفي حرا في عمله، بعيدا عن الاملاءات الخارجية والضغوط السياسية وأن يكون هناك قوانين تضمن التنافس الحر في الوصول الى المعلومات وفي تداولها بالإضافة الى ان يكون للقارىء او المستمع اي للفرد المواطن حرية الوصول اليها والتفاعل معها وهذا ما يستدعي ان يملك هو نفسه الحد الادنى من التكوين الفكري والثقافي والسياسي الذي يسمح له بالاختيار. فحرية تداول المعلومات بدل حجرها واحتكارها من قبل السلطة، وحق اصحاب الرأي في التعبير عن رأيهم، والتعددية الاعلامية التي تتيح لجميع قوى المجتمع الدفاع عن مصالحها المتباينة، كل ذلك شروط ضرورية لموازنة السلطة السياسية ومراقبتها وحرمانها من امكانية احتكار المعلومات والتحكم بعقول الافراد والتغطية على المسؤوليات او التهرب من المساءلة. هكذا تشكل حرية الرأي والاعتقاد التي لا يمثل الاعلام سوى وسيلة تحقيقها ماديا، أحد الأسس الرئيسية للحريات السياسية ومن ورائها لمبدأ المواطنة بوصفها مشاركة الافراد كجسم سياسي واحد في تسيير شؤون مجتمعهم، عبر اختيار ممثليهم في المنظومة الحاكمة أولا لكن أيضا عبر رقابتهم الدائمة على ممارسة السلطة، بما في ذلك سلطة هؤلاء الممثلين انفسهم، وتأكيد مبدأ سيادة الشعب والامة التي يستمد منها الأفراد المواطنون سيادتهم، اي ايضا حقوقهم الأساسية وفي مقدمها الحرية التي لا مساومة عليها.

فلا يوجد ضمان لحرية الافراد الا بوجود دولة حرة تستمد سيادتها من الشعب ولا تكون مرتهنة لأي سلطة خارجية داخلية او أجنبية. والعكس صحيح أيضا فلا ضمان لاستقلال الدولة وسيادة ارادة الأمة فيها واستقلالها ازاء الدول والأمم الأخرى ومن ثم التزامها بمصلحة شعبها لا بمصالح اي قوة اخرى داخلية او خارجية من دون وجود الفرد الحر الذي يعيد بمشاركته الحرة في اختيار ممثليه بناء هذه الدولة الأمة الحرة والمستقلة. من هنا مركزية قيمة الحرية والمكانة التي

اصبحت تحتلها في الحياة السياسية والفكرية والتي سيطرت على مفهوم الديمقراطية كما هي ممارسة في الدولة الليبرالية. ومن هنا أصبح الحوار والنقاش العام والعمل على الحلول التفاوضية المحور الرئيس للسياسة الوطنية. وفي اطار هذه الرؤية الديمقراطية لإدارة المجتمعات حل السلام الأهلي بدل الاقتتال وتقدم مفهوم المسؤولية الجماعية كما ارتقت اشكال الحياة الأخلاقية ليصبح احترام الفرد والمعاملة الواحدة لجميع الأفراد كمواطنين متساوين، مهما كانت ظروفهم الاجتماعية، قيمة اساسية في بناء الجماعة الوطنية او الامة. وهذا ما يفسر ميل الدول الديمقراطية الى تطوير سياسات اجتماعية أكثر عدالة وتحول معنى الامة من الانتماء القومي الاثني القديم الى المساواة في الحقوق والواجبات، وتقدم مفهوم المواطنة على القومية. يبدو هذا التصور للامة والحياة السياسية والفكرية بالمقارنة مع ما نشهده في واقع مجتمعاتنا ومعظم مجتمعات الجنوب طوبى ملهمة أكثر مما هو واقع متحقق او قابل للتحقيق، بل سرابا يحسبه العطشان ماء. فبعكس ما حصل ويحصل الى حد كبير في تجربة البلدان الديمقراطية لم يستخدم الاعلام في هذه الدول او الأقطار والمجتمعات لتمكين الافراد من اكتساب الوعي والتكوين الفكري والسياسي الذي يمكنهم من المشاركة في تقرير مصيرهم الفردي والجماعي ومن ثم تشكل امة متضامنة ومتفاهمة وإنما عمل كأداة في يد النخب او الطغم الحاكمة من أجل تسميم وعي الشعوب وتجهيلها وفصلها عن واقع الحياة السياسة والاجتماعية والفكرية وتشتيت ارادتها وتمزيق صفوفها من اجل إخضاعها وضمان تبعيتها وإذعانها. فقد وجدت في وسائل الاعلام الحديثة والشديدة الفاعلية احد ابرز الوسائل لدعم سلطانها فاحتكرت استخدامها وحولتها الى أداة قوية لتعزيز سيطرتها السياسية والعسكرية. وبدل ان يساهم الاعلام في تشكيل رأي عام من خلال تنوير الأفراد وتزويدهم بالحد الادنى من المعلومات والوقائع والأفكار التي تساعدهم على فهم المشكلات والتحديات القائمة والتعاطي الايجابي معها وتكوين رؤية مشتركة لمواجهتها، تحول بالعكس إلى أداة فتاكة لطمس الحقائق وتزوير الآراء وزرع الأكاذيب واختلاق القصص في سبيل تسميم المجال العام والحيلولة دون نشوء رأي عام قادر على المحاكمة والمشاركة بل على تكوين رأي حر بإطلاق. فما عرفناه في أكثر بلداننا من إعلام لم يكن في الواقع سوى دعاية للنظام أو للرئيس أو للحزب الحاكم. لا يوجد هنا لا ارادة في نقل المعلومات واظهار الوقائع ولا رغبة في الاستقصاء ولا استقلال في الرأي ولا مكان للتنافس على ابراز الحقائق او حتى المواهب ولا قبول لأي شكل من التعددية في وجهات النظر او في وسائل الاعلام. وفي الكثير من الأحيان اصبحت أجهزة الاستخبارات هي المرجع الأول لدى الصحفيين في قول "الحقيقة" اي ما يجب ان يقال، بل ولرجال الدين. لقد اكره جميع اصحاب الرأي والكلام على العمل بمثابة أبواق للسلطة أو دعاة لعبادة زعاماتها. هكذا اصبح الاعلام الذي كان وسيلة لضمان الحريات العامة وتكوين ارادة جمعية من خارج السلطة القائمة وفي موازاتها رقيبة عليها، إلى أداة لتبرير قتل الحريات وخرق القانون وتخليد نظم التعسف والقهر والديكتاتورية..

2- لكن، ما كان حكرا على المنظومات الحاكمة التسلطية في اكثر بلدان الجنوب من إخضاع الاعلام لحاجات السيطرة الداخلية وكسب حروب التنافس على السلطة في الصراعات الداخلية اصبح اليوم، اعني استخدام الاعلام لطمس الحقائق ونشر الأوهام والأكاذيب لحماية السلطة من المساءلة والانتقاد وبث الفوضى الفكرية، تحول الى سلاح استراتيجي في الحرب الدائرة منذ السابع من اكتوبر تشرين1 من هذا العام في فلسطين وفي غزة بشكل خاص للتغطية على الكارثة الانسانية وتبرئة اسرائيل من الاتهامات التي وجهتها لها العديد من الدول ووجدت صداها لدى محكمة العدل الدولية. فما تفعله النظم الاستبدادية لقطع الطريق على تكوين رأي عام على مستوى الأمم فعله التحالف الاطلسي بشكل اكبر على المستوى الدولي لتغيير الحقائق كاملة وتحويل الضحية الى جلاد والجلاد الى ضحية. لقد ضرب الاعلام الغربي عموما مثالا صارخا لقلب مفهوم الاعلام الحر رأسا على عقب ومعه قتل حرية الاعلام والتواطؤ العلني والمباشر مع آلة الحرب العسكرية الاسرائيلية ومشاريع الابادة الجماعية والتهجير القسري للسكان وتمهيد الأرض لالحاق ما تبقى من الاراضي الفلسطينية بالدولة الاسرائيلية. لم يكن صعبا على الاعلاميين الذين افتقروا لأدنى معايير الصدقية والأخلاقية المهنية ان يصطفوا وراء طروحات اليمين المتطرف الاسرائيلي ويكرروا طروحاته من دون اي تعديل بل احيانا بالمزاودة عليه. كل ما كانوا يحتاجون اليه لفعل ذلك هو تغييب كامل للمعلومات المتعلقة بمصير الفلسطينيين بما في ذلك صورة القتل الجماعي والدمار والخراب والتركيز على فكرة واحدة هي حق اسرائيل في الدفاع عن نفسها، وعلى تكرار نشر شهادات ضحايا 7 اكتوبر، كما لو ان مصير الفلسطينيين وحياتهم لا قيمة لهما ولا يستحقان حتى الذكر . لا يعني سقوط الاعلام في الدول الديكتاتورية واليوم بشكل واضح في البلدان الغربية ان القيم والمبادىء الاساسية التي قامت عليها فكرة الاعلام الحر والتعددي الذي يشكل المدخل الى تشكيل الحقيقة اجتماعيا وسياسيا لم تعد صالحة او لا ينبغي الدفاع عنها. انما يشير الى مخاطر اخضاع الاعلام للسياسة او التضحية بالاستقلال الذاتي النسبي للاعلامي في تأدية وظيفته وبالتالي التضحية بالحقيقة (وهي دائما نسبية تاريخيا واجتماعيا وليست مطلقة) للحسابات السياسية والايديولوجية. وحتى في حالة الانهيار الاخلاقي الذي شهده الاعلام الغربي في مواجهة الكارثة الانسانية المستمرة منذ سبعة اشهر في غزة لم تمر الأمور كما اراد لها الانحياز الكامل

واللاأخلاقي الى جانب العدوان والتخلي عن ابسط حقوق الضحية في تسميتها والاعتراف بمعاناتها، من دون رد فعل من قبل الرأي العام الذي اختزن قيم العدالة والحرية والمساواة كقيم اخلاقية اساسية ومؤسسة. هذا ما عبرت عنه تظاهرات الشباب التي عمت الجامعات الغربية والتي تزداد انتشارا وحيوية والتي تشكل ادانة لهذا الاعلام المنحاز كليا ورفضا له، وانتقاما منه بالتبني الكامل للحقيقة الذي سعت وسائل الاعلام الغربية الى طمسها والتعتيم عليها. كان هذا عقابا للاعلام الغربي من جهة لكن اكثر من ذلك للسلطة السياسية الحاكمة في هذه الدول التي تبنت هذه السياسة الاعلامية بل شجعت عليها عندما هددت بانزال العقاب بكل من يحيد عنها ولو قيد انملة كما دل على ذلك تسريح العديد من المسؤولين او استقالتهم في هذه الدول. ففي احد وجوهها تشكل المسيرات الطلابية والشعبية المتنامية في دول الغرب وجامعاته، اي في وسط الشبيبة التي لم تتلوث بعد بالمصالح الاستعمارية او شبه الاستعمارية، ثورة داخلية على النفاق الذي اظهره تبني الحكومات الغربية لطروحات اليمين المتطرف الصهيوني في فلسطين على حساب وضد الحقائق البارزة والتي لا يمكن ان تخطأها عين للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان وفي مقدمها حقه في الحياة والاستهتار بكل القيم والمباديء والاتفاقات التي قامت عليها المنظومة الدولية المعاصرة. هذا يعني ان السياسة لا تنفصل عن الاعلام ولا الاعلام عن السياسة، لكن يتعلق الأمر باي اعلام واي سياسة، فللفاشية اعلامها وللديمقراطية أيضا. اولهما قائمة على الكذب والتزوير والخديعة والثانية على الشفافية والتعددية والتعامل مع الواقع كما هو والتفكير في تناقضاتها ومفارقاته والتحديات التي يواجهها تغييره او اصلاحه بصدق ومن دون خوف وبعقلانية. فكما انه لا يوجد اعلام في الفضاء خارج عن أي بيئة اجتماعية وعن اي سياق اجتماعي او تاريخي وبالتالي مستقل عن الصراعات متعددة الابعاد لا يمكن ان يوجد في المقابل خطاب اعلامي مجرد كليا عن اي خيار سياسي او ايديولوجي او أخلاقي. ما هو مطلوب من الاعلامي ليس التجرد عن اي رسالة أو قضية اخلاقية او سياسية وإنما ان يسعى بقدر ما يستطيع الى الدفاع عن قضيته أو خياراته في حدود المناقشة العقلية من دون خيانة الحقيقة، اي من دون غش وتزوير للوقائع وبيع الأوهام، وان يبني موقفه على وقائع صحيحة وملموسة. وفي النهاية ما نسميه حقيقة او واقعا فعليا هو ايضا ثمرة بناء تدخل فيه عوامل ذاتية وموضوعية مختلفة. والمهم ان لا تطغى احداهما على الأخرى. وان يظهر للقارىء وجهي العملة التي يقدمها له الاعلامي. وفي الحقبة التي تعيشها سورية حيث لا يزال الاعلام سوطا تستخدمه السلطة لقهر خصومها ولا تتورع فيه عن تزوير الوقائع وقلب الحقائق وخلق الأوهام لقهر خصومها اي جمهور الشعب الذي تقف ضده وضد تطلعاتها الى العدالة والحرية لا يمكن للإعلام الوليد الذي أتاحه تفكك الدولة وانحسار نفوذ النظام الا ان يكون أمينا لقضية الديمقراطية التي تشكل البيئة الوحيدة التي تبرر استقلاله وتسمح له بالوجود. فمن الواضح انه الاعلام الحر لم يأت في هذه الحالة من رحم الديمقراطية ولكن في الصراع من اجلها، ومن مهامه التمهيد لها وإنضاج شروط تقدمها. وكي يتمكن من تحقيق هذا الهدف ينبغي ان يكون أولا اعلاما موضوعيا ما أمكن أي سلطة مستقلة فكرا وسياسة، لا عالة على السلطة السياسية ولا اداة في يدها، مهمته الكشف عن الواقع كما هو وتقديم المعلومة الصحيحة ليبني وعي المواطن على أسس قوية ويقدم له مادة خبرية وفكرية تمكنه من الاختيار والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية اي تمكنه من ان يكون مواطنا سيدا وحرا وفاعلا أيضا. وأن يكون ثانيا اعلاما تعدديا اي منفتحا على وجهات النظر المختلفة وقادرا على تحمل الاختلاف والتباين واستيعاب التناقض والتعبير عن التوجهات والمصالح المختلفة للفئات والاطراف الاجتماعية. ولا توجد قاعدة تضمن للإعلامي الجمع الخلاق بين مطلب تحقيق شروط الموضوعية في استقصاءاته وموقفه من الأحداث والقضايا الكبرى، ومطلب العمل لدعم خيار التغيير الديمقراطي، ومن ثم الاعتراف بجدارته والمكانة التي يتنبؤها في الساحة الاعلامية وعند الرأي العام سوى ثقافته ونزاهته والتزامه الاجتماعي والأخلاقي. باختصار، حتى يستعيد الاعلام دوره، اي تأثيره في الحياة الاجتماعية والسياسية ينبغي ان يتحرر من التبعية لأي سلطة سياسية حتى يستطيع ان يبني من داخله اركان سلطته الخاصة التي تضمن استقلاله وفاعليته، اي ان يكون حرا، وأن يبنى حريته من خلال مشاركته في تشكيل الرأي العام الحر والتفاعل معه ودفاعه عن القيم الانسانية وعدم التواطؤ ضدها لأي سبب كان ايديولوجي او سياسي كما حصل للأسف لمجتمعاتنا في العقود القليلة الماضية.

د.برهان غليون

الخوذ البيضاء

منظمة إنسانية تضم نساء ورجال من كافة الطيف السوري وعلى مدى عقد من الزمن استطاع رائد الصالح رئيس المنظمة الحفاظ على عملها الإنساني من خلال انقاذ أرواح المواطنين من الكوارث الطبيعية كالزلزال والكورونا ومن قصف النظام المجرم ليحتفظ المواطن السوري بصورة نقية وساطعة عن هذه المنظمة تضيء في زمن القتل والإجرام الأسدي.

استطاع رائد الصالح ان ينقل المنظمة بعيداً من خلال حضوره لمؤتمرات وندوات عالمية ممثلا لها.

تم تكريم رائد الصالح في محافل الدولية وحصل على العديد من الجوائز المهمة.

صنف عام2017 وفق مجلة تايم الأمريكية كأحد أكثر مئة شخصية تأثيرا حول العالم.

كان له نجاح مبهر على المستوى الدولي من خلال عرضه لمعاناة الشعب السوري وجرئته في وصف أحداث القتل والإجرام لنظام الأسد وتوصيفه لمساهمات الدفاع المدني في إنقاذ الأرواح بحيادية ودون تمييز بإعتبارهم أبناء الوطن جميعا.

يسر جريدة سوريا الأمل اللقاء بالسيد رائد الصالح(مدير الدفاع المدني السوري).

1. نالت منظمة الدفاع المدني السوري ثقة الناس كيف بنيتم هذه الثقة؟

الثقة أراها في أول نداء استغاثة نسمعه بعد القصف والكوارث.. "يا دفاع" أحياناً أفكر لماذا يكون هذا أول نداء، أحياناً أخاف، نعم أخاف أن يأتي يوم يطلق أحد هذا النداء ولا نستطيع الإجابة ..... العلاقة مع الأرواح التي ننقذها لا نراها بأنها علاقة بين مؤسسة وبين سكان مستفيدين أبداً، متطوعو الدفاع المدني السوري عندما ينقذون ويسعفون ويخمدون ويبنون ويقدمون التوثيقات ويسعون للعدالة، هم يفعلون كل ذلك لخدمة أهلهم وإيمانهم بعملهم الإنساني.

الثقة بالنسبة لنا كلمة كبيرة، الثقة عندما نصل لرجل يحضن أطفاله تحت الركام بعد انهيار منزله الذي تعرض لغارة جوية، ليقول كنت انتظر قدومكم، خلال استجابتنا لزلزال 6 من شباط وبعد عمل استمر نحو خمسين ساعة، وصلنا لأحد الأطفال الكلمة الأولى التي قالها لنا أنا بعرف أنكم جايين بعرف أن الدفاع المدني ما ممكن يتركنا، وفي الاستجابة للزلزال أيضاً استطعنا إنقاذ عائلة كاملة قال لنا الأب انتظرتكم لكنكم تأخرتم هذه المرة، كان يظن أن ما حصل هو قصف ، في المرة الأولى كنا أنقذناه في معرة النعمان قبل سنوات بعد أن دمرت منزله غارة جوية روسية، في الزلزال وبسبب حجم البناء الكبير ووجود عائلات أخرى احتجنا بعض الوقت لنصل إليه، هذه الكلمات كانت أمانة ثقيلة في أعناقنا.

الثقة هذه كان ثمنها أبطال ضحوا بأرواحهم لينقذوا أهلهم ويقوموا بعملهم الإنساني، عند القصف الجميع يفكر كيف سيحمي روحه لكن قلة يفكرون بحماية الأرواح وإنقاذ الأخرين، هذه التضحية هي تجسيد للآية الكريمة "ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً"

2. كم يبلغ عدد الأعضاء وأين تتمركز وماهي ميزانيتها وأهم مواردها؟.

يسعى الدفاع المدني السوري لتقديم خدماته لكافة المدنيين وفي المناطق السورية التي يستطيع المتطوعون الوصول إليها دون وجود تهديد أو خطر على حياتهم، ومنذ التأسيس حتى عام 2018 قدم المتطوعون خدماتهم لأغلب المناطق وعملت الفرق في 9 محافظات، ولكن بعد سيطرة نظام الأسد وحليفه الروسي على مناطق واسعة انحصر العمل في شمال غربي سوريا وذلك بسبب التهديد المباشر للمتطوعين وسلامتهم الشخصية على كافة المستويات، وتعمل الفرق حاليا في أكثر من 954 قرية ومدينة وبلدة مختلفة في شمال غربي سوريا بالإضافة إلى أكثر من 1400 مخيم .

لقد ترجمت الدول وشعوبها موقفهم الداعم لحق السوريين في الحياة والحماية، عبر منح مالية ساهمت بدعم جهود مؤسسة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) ومتطوعيها في إنقاذ أرواح السوريين، ولقد قامت المؤسسة بعدة مشاريع عبر المنح، طورت من دورها في دعم الصمود والمرونة للمجتمعات المحلية المتضررة بسبب الحرب، من بينها تطوير المنظومة الإسعافية وتأهيل الكوادر وإنشاء بنية صحية ساهمت بدعم القطاع الطبي.

تتطلع مؤسسة الدفاع المدني السوري لدعم لوجستي ومالي وسياسي أكبر يصيب في إرساء الاستقرار ودعم المجتمعات المحلية، وتخصيص منح مالية تستهدف النساء والأطفال أكثر الفئات تضرراً للعنف في الحرب.

يحصل الدفاع المدني السوري أيضاً على التمويل عبر عدة مصادر أخرى منها الحملات الشعبية والتي يتم من خلالها جمع تبرعات عبر الإنترنت، وهذا الجانب من التبرعات كان له دور مهم في تطوير عمل المنظمة، وفي حالات الطوارئ.

وخلال السنوات الماضية كان الدفاع المدني السوري يعتمد على منح عبر منظمات وسيطة، وبدأ في عام 2023 بالحصول على المنح مباشرة سواء عبر الدول أو عبر المنظمات المانحة مباشرة دون وجود منظمات وسيطة.

تضم المؤسسة الآن نحو 3300 متطوع ومتطوعة، في جميع المناطق السورية التي تعمل بها، ويسعى المتطوعون معاً لإنقاذ حياة الناس ومساعدتهم على التعافي من آثار الحرب وآثار الكوارث الطبيعية، وأنقذوا أكثر من 128 ألف شخص، وفقدت المؤسسة خلال 310 متطوعين، أغلبهم كانوا ضحايا قصف استهدفهم أثناء إنقاذهم المدنيين من تحت الركام.

لن يتخلى الدفاع المدني السوري عن التزامه تجاه المدنيين وتأمين الاستقرار لهم، ومواصلة العمل على تقديم الأدلة والشهادات حول جرائم الحرب إلى أن تصل كل أسرة سورية عانت من الظلم إلى العدالة وعندها فقط سيكون باب الأمل مفتوحا للتغلب على جروح الحرب والانتقال

3. ما هي رؤيتك لمصير إدلب؟

إدلب هي جزء من سوريا، لا يمكن النظر لمصير إدلب بسياق مختلف عن مصير سوريا، باعتقادي اليوم الفواعل سواء المحلية أو الإقليمية وصلت لحالة من الجمود بينما يتعلق بالوضع في سوريا، سوريا خرجت من الحيز الجغرافي وباتت ضمن توازنات دولية، مصير إدلب أو أي بقعة جغرافية بات يخضع لفواعل دولية لها مصالحها ولها حسابتها.

رغم الظروف والوضع الدولي المعقد، باعتقادي نحن السوريون مازلنا قادرين على صناعة مستقبلنا، في السويداء ودرعا وكل بقعة سورية، العائق الوحيد أما بناء سوريا الوطن هو فقط تحقيق العدالة ومحاسبة كل من قتل وهجر ودمر مدن السوريين، العدالة تبني الأوطان وتبني المستقبل.

4ماهي جملة الأهداف التي يرغب نظام الأسد وروسيا تحقيقها عسكريا وإعلاميا

لقد جعل عمل الخوذ البيضاء الداعم للمجتمعات التي تتعرض للهجمات أهدافاً بالنسبة للقوات الروسية وللنظام السوري التي قصفت المراكز عشرات المرات واستهدفت الفرق أثناء قيامهم بواجبهم الإنساني بإنقاذ المدنيين، ظهر بشكل جلي وواضح ما عرف بالضربات المزدوجة، عبر تكرار استهداف نفس المكان بغارة جوية ثانية بعد غارة أولى، بهدف قتل المنقذين والمسعفين الذين يهرعون للمكان، ويوصف هذا النوع من الضربات بأنه "تكتيك وحشي"هدفه قتل المدنيين والمسعفين.

هناك سببان لاستهداف متطوعي الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء):

السبب الأول:

متطوعو الخوذ البيضاء هم المستجيبون الأوائل وبوجود كاميرات على خوذهم يوثقون جميع الجرائم والانتهاكات خلال استجابتهم للغارات الجوية والقصف الصاروخي والمدفعي والهجمات الكيميائية، ويقدمون هذه التوثيقات لمنظمات أممية وحقوقية تدين نظام الأسد وروسيا.

السبب الثاني:

الخوذ البيضاء بتركيبتها التي تمثل كل أطياف السوريين وهي موجودة فعلا على الأرض و متطوعيها من كل المشارب والتوجهات وما يجمعهم هو العمل الإنساني والهوية الوطنية السورية، كانت قادرة على فهم الدفع الذي يقوم به النظام السوري لقسم المجتمع عامودياً وعلى أسس غير وطنية، وواجهته ببناء مؤسسة تمثل السوريين بهوية مدينة وتعتبر نفسها مظلة وطنية لكل السوريين وهنا لب العداء الحقيقي والذي تمثل بوجود مؤسسة تحمل هوية وسمة وطنية استطاعت أن تمثل تيار قادر على رأب الصدع الأفقي والعمودي في المجتمع السوري لأنها مؤسسة موجودة على الأرض وبعيدة عن الأدلجة وأعطت مثالاً قوياً لمؤسسة استطاعت أن توجد بديلا حقيقيا عن مؤسسات النظام (المؤسسات الحكومية التي سخرها منذ سنوات لخدمة حربه على السوريين حتى ابتلع النظام الدولة تماماً) هذه المؤسسة أثبتت جدارة كبيرة في عملها وقدرتها على الاستجابة ورأينا كيف خلال الزلزال الأخير ظهرت حالة كبيرة من النظرة الوطنية الحقيقية للمؤسسة التي نجحت في الاستجابة للزلزال بكل احترافية حتى أنها أبهرت العالم، واستشعر النظام ومن خلفه روسيا هاذ الأمر مبكراً ودفعهم ذلك لشن حرب إعلامية وأخرى مادية على الخوذ البيضاء وعلى المتطوعين.

الحرب الإعلامية (التضليل)

ماكينة البروباغندا التابعة لروسيا لم تتوقف يوماً عن نشر الادعاءات الكاذبة عن عمل الخوذ البيضاء، ومحاولة تشويه صورته وخاصة أن متطوعي الخوذ البيضاء هم المستجيبون الأوائل لإنقاذ المدنيين جراء الهجمات وبالتالي هم الشهود الأوائل على الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين، ويمتلكون وثائق وأدلة على جرائم الحرب التي ارتكبها نظام الأسد وروسيا بحق المدنيين في سوريا (كون المتطوعون هو المستجيبون الأوائل ويتم توثيق أغلب الاستجابات عبر كاميرات مثبتة على الخوذ) والتي لا تدخر الخوذ البيضاء جهدا في عرض هذه الوثائق في أي محفل دولي لإدانة نظام الأسد و روسيا.

بالإضافة إلى القاعدة الشعبية التي تمتلكها الخوذ البيضاء بين السوريين، وقدرتها على إيصال صوت السوريين للمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية على الرغم قوة الآلة الدعائية لروسيا والتي حاولت على مدى سنوات تشويه الحقائق وتزيفها، إلا أن الحقيقة كانت هي الأوضح دائماً.وبخصوص تكرار الاتهامات يمكننا القول أن هناك ثلاثة أنواع لتكرار الاتهامات:

١. التضليل الأول إيقاعي أي يسير وفق رتم و لا يرتبط بأي عامل آخر بمجرد تكرار الكذب، متبعين نظرية جوزيف غوبلز، بوق الإعلام النازي وذراع هتلر القمعية ضد حرية الفكر والتعبير: "اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس" وروسيا والنظام لا يختلفون بشيء عن النازية.

٢. النمط الثاني من التضليل فهو يرتبط بأحداث مباشرة كتحقيقات دولية أو جلسات لمجلس الأمن حول سوريا أو ظهور أدلة جديدة تدين النظام وروسيا أو محاولة التغطية على موضوعات مهمة في الشأن السوري ومحاولة إما حرف البوصلة عنها أو تبرئة حليفها نظام الأسد من أي تهمة يتداولها الإعلام، وحتى عند تكريم أو حصول الخوذ البيضاء على أي جائزة إنسانية ينبري الإعلام الروسي ومن بعده إعلام النظام لتكرار الاتهامات.

٣. النمط الثالث من التضليل وهو الأخطر على حياة السوريين إذ تروج روسيا قبل شنها أي هجوم قاتل على المدنيين بأن جهات أخرى تجهز لهذا الهجوم

لقد دأبت روسيا على مدى سنوات انتهاج سياسة التضليل الإعلامي والتلفيق في حربها على السوريين والتي باتت مكشوفة بشكل صارخ، ولطالما كانت تقوم بحملات تضليل ممنهجة قبل أي هجوم لقواتها على السوريين، والادعاء بأنها مشاهد مفبركة أو تتهم أطراف أخرى بالتجهيز لهجمات، لإبعاد الأنظار عن جرائمها والتشويش على الرأي العام.

ورأينا كيف روجت قبل هجوم على مخيمات غربي إدلب في 6 تشرين الثاني بأسلحة عنقودية محرمة دولية، عبر تصريحات نشرتها وكالة سبوتنيك الرسمية التابعة للحكومة الروسية، مساء السبت 5 تشرين الثاني، على لسان ما يسمى نائب رئيس المركز الروسي للمصالحة في سوريا أوليغ إيغوروف زاعماً أن الخوذ البيضاء تقوم بالتجهيز لشن هجمات تستهدف مخيمات كفر جالس ومخيمات أخرى في ريف إدلب، وفهم السوريين الرسالة السورية التي كانت بالنسبة لهم بمثابة وعيد روسي أن هذه المخيمات ستكون هدفا لهجمات روسية الإرهابية وهو فعلا ما حصل صباح اليوم التالي عندما استيقظ السوريون على مجزرة ارتكبتها روسيا بقصفها مخيمات في محيط كفرجالس غربي إدلب بصواريخ أرض أرض تحمل قنابل عنقودية محرمة دولياً.

كان القتل والاستهداف الممنهج للمتطوعين مرتبط بشكل وثيق مع الحرب الإعلامية التي دأبت روسيا على ممارستها بشكل ممنهج وحتى قبل عدوانها على السوريين، المعلومات المضللة كانت تهدف بشكل مباشر لتشويه صورة المتطوعين ووصفهم بالإرهابين لتسهيل العملية اللاحقة وهي القتل، لتكون المعادلة "قتلنا إرهابيين"، في الوقت الذي يقوم فيه المتطوعون بمهمات إنسانية عظيمة تتمثل بإنقاذ الأرواح ومساعدة المدنيين الذين يتعرضون لهجمات إرهابية وحشية متعمدة من النظام وروسيا، هذا التوصيف يعني الموت فهو تبرير للهجمات واستهداف المتطوعين، باعتبار العمال الإنسانيين محيدين بموجب القانون الدولي الإنساني واستهدافهم هو جريمة حرب، بينما عندما يكون هناك محاولات لنزع هذه الصفة عنهم يعني ذلك أنهم باختصار هدف مشروع لروسيا، وهذا ما حاولت روسيا طوال سنوات على صناعته.

محاولة تشويه صورة متطوعي الخوذ البيضاء طوال سنوات كانت تهدف لرسم صورة ذهنية سلبية، وذلك بهدف قطع الطريق أمام وصول الوثائق التي تملكها المؤسسة إلى المحافل الدولية لما فيها من إدانة واضحة لانتهاكات النظام وروسيا بحق السوريين.

التضليل الإعلامي الروسي بشكل موجّه لمهاجمة الخوذ البيضاء على كافة المستويات، سواء كمؤسسة أو كأفراد، ومحاولة تشويه صورتها واتهامها بتنفيذ هجمات كيماوية أو فبركة هجمات كيماوية، أو فبركة عمليات الإنقاذ، أو شن هجمات أو فبركة هجمات على المدنيين وهذا كان بإطار محاولة تضليل الرأي العام والإساءة للقضية السورية ككل لكون استهداف الخوذ البيضاء هو جزء من حملة ممنهجة ضد مشروع التغيير في سوريا وأي جهة تعتبر جزء من هذا المشروع.

الحرب الإعلامية ليست سهلة، والانتصار فيها ليس سهلاً نحنا نعي ذلك تماماً، لاسيما عندما تقف خلفها دول مثل روسيا، لكننا نؤمن بأن الحقيقة ستنتصر والخوذ البيضاء استطاعت أن نكون بما نمتلك من الحقيقة والأدلة مصدراً موثوقاً للأمم المتحدة ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمات حقوقية أخرى كالعفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش وغيرها، من ينتصر هو من يقف إلى جانب الشعوب ومطالبها ومن يكون صوتهم، لا من يقتل ويدمر.

5. ماذا تتوقع من المجتمع الدولي و الإدارة الأمريكية بعد ١٣ عام من الحرب.

المجتمع الدولي لديه القدرة على وقف هذه المذبحة بحق السوريين المستمرة منذ 13 عاماً لكن ما يحتاجه هو الإرادة، نحن بحاجة إلى السعي لتحقيق العدالة والسعي إليها بإصرار حتى لا يشعر أي دكتاتور أو بلد أن لديه الضوء الأخضر لارتكاب فظائع أو انتهاكات، اليوم المجتمع الدولي مطالب بأفعال وليس بأقوال، نحن نأمل ذلك، نأمل أن يتم تقديم بشار الأسد ونظامه الذي استخدم الأسلحة الكيميائية بحق السوريين وكل من قتل وهجر لسوريين وكل من شاركهم في الجرائم للعدالة.

6. أين أنتم الآن وماهي رؤيتك للمستقبل

المستقبل نحن قادرون على صناعته، لا يمكن أن نسمح لأى أحد أن يصنع مستقبلنا، في كل عام تقترب القضية السورية أكثر من الحاجة للخلاص في الوقت الذي تبتعد فيه عن الحل وتتعمق الجراح، ما نحتاجه كسوريين اليوم هو حوامل وطنية تكون قادرة على صياغة المستقبل السوري القادر استيعاب جميع الفواعل بإطار وطني غير تميزي، وحقيقة نحتاج لآليات ودفع من قادة الرأي لإعادة تعريف الهوية الوطنية السورية وبناء الفهم لهذه الهوية بعيدة عن أي تحزب في إطار سياسي واجتماعي واعي ورؤى جامعة من خلال التوافق على أسس ومقومات عقد اجتماعي يكون هو المحفز السياسي الاجتماعي

ودور المجتمع المدني يجب أن يكون أكبر مما هو عليه اليوم، على عاتقه تقديم نموذج واعي يسعى لتحقيق تطلعات أهداف الحراك وقادر على ممارسة السياسة كأداة تعزز الوصول لحل سياسي حقيقي ودافع باتجاه خيارات وطنية تستوعب كل السوريين.

أؤمن بقدرة كل سوري وسورية على تجاوز ترسبات عقود من الديكتاتورية والاستبداد، لم ولن نفقد الأمل وما زلنا مؤمنين بالحرية والكرامة...وستبقى الأجيال تكافح من أجل الوطن ....من أجل سوريا التي نحلم بها جميعاً.

إرادة التغيير وبناء سوريا الوطن وتحقيق العدالة هي الأهداف التي لا يمكن أن نتنازل عنها.

كل الشكر للسيد رائد الصالح على هذه المقابلة

دور رجال الدين الوطنيين في بناء مستقبل سورية.

الشيخ أحمد الصياصنة نموذجاً: دائمآ ماكان رجال الدين الصوت العالي في وجه الظلم والفساد وهم يتخذون مواقفهم استنادا لإيمانهم وعقيدتهم الدينية وإنسانيتها و سمو قيمها والأخلاق التي تؤكد عليها ، وليس محل التجاذبات السياسية والأيدلوجية فهي مواقف أسمى و أعمق.

في البداية لابد من التعريج بإيجاز شدي على
ظاهرة ازدياد التدين في أوقات الأزمات بشكل عام .
تعتبرهذه الظاهرة من الظواهر الاجتماعية الملحوظة في عدة مجتمعات حول العالم وخاصة في حالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية وهي ظاهرة تستحق الدراسة والتفكير العميق في أسبابها وتأثيراتها.
ولابد من الإضاءة بإيجاز عليها لما فيه الإفادة في هذا المقال، ويمكن تفسير هذه الظاهرة من عدة زوايا
أولاً الحاجة للتوجيه الديني في ظل الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية : يبحث الناس عن الاستقرار والتوجيه، وقد يلجأون إلى الدين كمصدر للطمأنينة والأمان .
ثانياً وبما أن شيوخ الدين يُعتبرون مصدرًا مهما للتوجيه والإرشاد، فإن ازدياد عددهم يأتي تلبية للحاجة والطلب المتزايد على الإرشاد الديني وهذا نتيجة طبيعية للعاطفة الدينية التي تلعب دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع خاصة أيام المحن والأزمات.
ثالثآ فقدان سيطرة السلطة المركزية أو ضعفها :في بعض مناطق العالم، يمكن أن يؤدي غياب السلطة النظامية أو ضعفها إلى فراغ سلطوي يؤثر على الأفراد والجماعات ويقد يلجأ الناس إلى شيوخ الدين الجدد للحصول على الأمان والتوجيه في ظل هذا الفراغ وربما يتم استغلال هذا الفراغ من قبل إما متطرفين أو من غير الكفوؤين .

رابعاً الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:
يمكن لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أن تلعب دورًا في ترويج الرسائل الدينية وزيادة الوعي الديني بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتواصل الاجتماعي أن يسهل نشر آراء ومعتقدات دينية بسرعة وبشكل واسع الانتشار، مما يسهم في ازدياد التدين وظهور المزيد من الأشخاص الذين يدعون أنهم شيوخ دين.
خامساً البحث عن الهوية والانتماء:
يمكن أن يكون التصاعد في التدين جزءًا من عملية بحث الأفراد عن الهوية والانتماء والملجأ في مجتمعات تشهد تغيرات اجتماعية وثقافية سريعة
يمكن أن يلعب الدين دورًا مهمًا في تعزيز الهوية الفردية والانتماء الاجتماعي.
من المهم أن نفهم أن هذه الظاهرة لها تأثيرات إيجابية وسلبية فعلى الجانب الإيجابي، قد يسهم التدين في تعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية وتعزيز التكافل والتعاون في المجتمعات.
ومع ذلك يمكن أن يؤدي التطرف الديني إلى التفرقة والتوتر في المجتمعات وقد يؤدي زيادة عدد الأشخاص الذين يدعون أنهم شيوخ دين دون تنظيم أو رقابة إلى تشويه صورة الدين وإثارة الفتنة.
بالتالي يجب على المجتمعات أن تسعى إلى إيجاد توازن بين حرية الدين والتدين وبين ضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي.
يجب تعزيز التوعية الدينية وتعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية، بينما يجب الحذر من التطرف والتشدد
الديني الذي يمكن أن يؤدي إلى تقسيم
المجتمعات وتعكير صفو السلم الاجتماعي.
في ظل التحديات السياسية والاجتماعية التي
تواجه سوريا منذ بداية الثورة السورية في عام 2011، أصبحت شخصيات رجال الدين لها دور مهم في توجيه الشعب وبناء الوحدة الوطنية.
من بين هؤلاء يبرز الشيخ أحمد الصياصنة إمام المسجد العمري في درعا البلد، كأول من برزمن الشخصيات الوطنية ومن شيوخ الدين الذين عبّروا عن مبادئهم الدينية والإنسانية خلال فترة الثورة.
منذ بداية الثورة لعب الشيخ الصياصنة دورًا مهمًا في النهوض بقيم السلام والتفاوض كأسلوب لحل الأزمة السورية ، رفض بشدة استخدام العنف وحث على التواصل المستمر والتفاوض المباشر مع النظام لتحقيق التسوية السياسية وإيجاد حلول وطنية على الرغم من عدم تجاوب سلطات النظام ومع ذلك بقي ملتزمًا بمواقفه الوطنية والدينية، ولم ينجر لأي دعوة طائفية أو تحزبية بل تأكد من أهمية الوحدة والتلاحم بين جميع أطياف المجتمع السوري.
تجلى دور الشيخ الصياصنة أيضًا في تأكيد الثوابت الوطنية الجامعة في سوريا، مثل سيادتها و استقلالها واحترام حقوق الإنسان وكرامته ،و بدلًا من الانجرار للتجاذبات السياسية
أكد على أهمية الالتزام بالقيم الإنسانية والوطنية التي ترسخ هوية سورية كوطن متعدد الأديان والثقافات.
بالإضافة إلى ذلك أرى من الإنصاف التأكيد على أن الشيخ الصياصنة رفض أن ينضم لأي من التشكيلات السياسية التي نشأت خلال فترة الثورة، واحتفظ بمكانته ودوره الديني بعيدًا عنها، مما يظهر تفانيه في خدمة المجتمع وتبني السلم الأهلي.
ولابد من القول أنه على الشعب السوري بأكمله أن يتحمل مسؤوليته في بناء مستقبله، وأن يعمل بجدية على صناعة رجال السلام الذين يؤمنون بقيم المواطنة والقانون، ويسعون جاهدين لتحقيق العدالة والمساواة لجميع أفراد المجتمع.
فقد حان الوقت للتفكير بعمق والعمل بجدية نحو بناء دولة المواطنة والقانون التي يتمتع فيها الجميع بالمساواة والعدالة.
وفي هذا السياق ندعو الجميع إلى عدم تشويه صورة وسمعة الشخصيات الوطنية الذين نذروا أنفسهم لمستقبل بلادهم، إن دعم الشخصيات الوطنية هذه يعزز الاستقرار والسلام في المنطقة، ويساهم في بناء مجتمع أكثر تسامحًا وتعاونًا.
في الختام يظل الشيخ أحمد الصياصنة مثالًا بارزًا لرجل الدين الوطني الذي يضع مصلحة الوطن والشعب فوق أي اعتبارات سياسية أو طائفية دعونا نستلهم من تلك القيم ونواصل العمل بمسؤلية وتعاون لبناء مستقبل سوريا المزدهر والمستقر.

الأستاذ بشار حاج علي

حارس الثورة

عبد الباسط ممدوح الساروت ولد في ١/٢/١٩٩٢ و استشهد في ٨/٧/٢٠١٩

الحارس السابق لنادي الكرامة و منتخب سوريا للشباب.

أبرز قادة المظاهرات التي طالبت بإسقاط النظام المجرم في حمص.

ظهر في حمص أثناء المظاهرات مع أحد ايقونات الثورة السورية الممثلة فدوى سليمان.

ألّفَ العديد من الأغاني و أنشدها وسط الجموع في حمص.

لُقِبَ ب بلبل الثورة.

أسس كتيبة شهداء البياضة للدفاع عن مدينته و انضم بعدها لفيلق حمص.

استهدفت قوات النظام المجرم منزله في حي البياضة و استشهد شقيقه الأكبر وليد الساروت مع اولاد خالته.

استشهد شقيقه محمد الساروت بداية عام ٢٠١٣ و كذلك شقيقيه احمد و عبدالله الساروت في ٩/٢/٢٠١٤

شارك مع جيش العزة في عدد من المعارك آخرها شمال حماة و أصيب في الإشتباكات.

وصل جثمان الشهيد إلى مدينة إدلب ثم بلدة الدانا حيث ووري الثرى و استقبله الآلاف على معبر باب الهوى الحدودي و حُمِلَ على الأكتاف مرددين الأناشيد التي كان ينشدها أثناء الثورة.

الرحمة و العزة لشهداء الثورة السورية

النصر إرادة

"السر في مأساتنا

صراخنا أضخم من أصواتنا

وسيفنا أطول من قاماتنا

خلاصة القضية

توجز في عبارة

لقد لبسنا قشرة الحضارة والروح جاهلية...

بالناي والمزمار لا يحدث انتصار"

أبدأ حديثي راجية حسن التوصيل، وأستلهم من جوهر توصيف الشاعر نزار قباني في قصيدته هوامش على دفتر النكسة سؤالا وجودياً:

كيف تنتصر أمة في حرب وجودها ودفاعها عن حقها وحريتها وكرامتها؟.

وأستلهم من جوهر كلماته الشعريةٍ الجواب: لا يمكن أن تنتصر أمة في حرب حقها إن كانت بلا إرادة حرة وبلا عقل حر. فسؤال النصر جوابه الإرادة.

ماذا يريد الشعب الذي عايش الثورة سواء شارك بها، أو دعمها، أو حارب لها، أو وقع تحت تأثيرها وتأثير الحرب الداخليّة أو الخارجيّة المرتبطة بها. أي حرية يريد؟ ما معناها؟ ما هدفها؟ مافعلها في الواقع؟ وماذا ينتظر ومن ينتظر؟ أمخلّص من الظلم والضياع، بالمهدي والمسيح المنتظر؟ بقائدٍ عربيّ أو زعيمٍ دينيّ أو بطلٍ من الأساطير والملاحم؟

هل تأتيه النجاة من خارجه وبأيدٍ ليست من جسمه وفعله، فتجلب له الأمن والاستقرار؟ أيحلم بوعدٍ مقدّسٍ وينتظره حتى آخر يومه، وإن لم يصدقْ؟ هل يأمل بديمقراطيّة تنزل عليه من الصواريخ، محملة بمفاهيم غربيّة لا تنتمي لضميره

وأرضه وواقع مجتمعه؟ كيف سينجح نموذج غربيّ منفتح وناضج ومتقدم في مجتمع مضطهد، أغلب الناس فيه، بين جهلٍ وجوعٍ وخوفٍ، تأسرُهم مرجعيّات متزمتة مستبدة، وولاءات فئويّة ولقمات عيش.

أعتقد كفردٍ من جمهور عصر الثورة أنّ التجارب التي مرّ بها السوريون خلال حقبة الثورة والحرب، بعيداً عن التقديس والشيطنة، خلقت ظروفاً جديدة ووعياً أعمق، وعقولاً جديدة؛ فيها الصالح والطالح. فيها الواقعي الذي يتشوف المستقبل، والواهم والعالق في العصبيّة. لكنّ كل ذلك لا يفي بالمطلوب، من دون سعيٍ حقيقيّ وبحث جديّ بعقلٍ حرٍ، وإرادة حرة واعية عن معانٍ جديدة للمفاهيم وعن خطاب تنويريّ نقديُ ينبثق من التجارب الجديدة والتغييرات الكبيرة الحاصلة.

فهل هناك بحثٌ جديٌّ عميق وسعيٌ جادٌّ يقوم به من يطبّل ويزمّر للحرية والثورة، فيقرأ متبصراً في التّاريخيّ والجغرافيّ والثّقافيّ والدينيّ والسّياسيّ والوطنيّ...أي المعرفيّ بمختلف مستوياته طلباً للحق والحقيقة ونهضةً ضد الجهل والتخلف؟

ربّما التجارب الكثيرة التي مرّ بها السوريون، هي مخاض لولادة ناجحة، تنجب شخصيّة جديدة فاعلة. إذ لم تستطع التجارب السابقة من اليقظة الأولى في خوض الكفاح للتّحرر من الحكم العثماني، ثم الحكم الفرنسي بإنجاز ذلك.

عملت تجارب ثورة الكرامة السورية وحروبها، منذ ٢٠١١ حتى الآن على شق طريق التغيير، على الرغم من القسوة والهزائم السياسية والخسائر البشرية الكبيرة. وشمل التغيير واقع الجميع من مثقفين أحرار، ومتعلمين عقلاء، وأطياف عامة مختلفة، خرجت بالثورة والهجرة والحرب والغربة لتجد نفسها عارية أمام صراعات الحياة والموت، وحيدة أمام تحديات التاريخ وامتحان الذات. بلا سند ولا داعم، فراحتْ تخوض صراعها الوجودي في العيش والحياة والدفاع عن حقوقها والبحث عن قيمة بذراعيها.

الصياح والصراخ بشعارات الحرية لا يجلب الحرية؛ فالأنظمة الاستبدادية ومنظوماتها لا تسقطها الشعارات؛ لأنّها عميقة وراسخة وشموليّة، ومتحكّمة بعقولِ الناسِ وعواطفهم وأفكارهم، وقد سلبتْ منهم أهم الحقوق الإنسانيّة: العقل الحر والإرادة الحرّة؛ وفرضت عليهم بالتّعليم والتّربية والثّقافة والأوامر والتّعليمات من خلال الأسرة وصولا للمدرسة والجامع والجامعة والمجتمع، شكل المعرفة التي تحقق لها السيطرة والنّفوذ والتحكّم.

مطلب الحرية ينتهي بالفشل إن لم يكن مشدودا إلى رؤية صلبة ناضجة وقويّة وأخلاقيّة، متحلّلة من التّزمت والتعصب والّتقليد والاستغلال، وينتهي حيث بدأ بالاستبداد. وينقلب للظلم، بأفعال استبداديّة في ظلّ شرعيّة وطنيّة أو عقائديّة. ويسير في دروب الجريمة والدماء. والأمثلة على ذلك في المشهد السوري كثيرة.

الحريّة يلزمها قوة. والقوّة تأتي من العقل الحر والإرادة الحرّة،ظ. وتأتي من الإنسان المجاهد في سبيل حقه الذي لا مجال للتنازل عنه، أو المزايدة عليه. القوة تكمن في قيم التّعليم والتّربية التي تنشأ من الدفاع عن الحق والبحث عن الحقيقة. من احترام حق الآخر وعدم الاعتداء عليه وظلمه واستغلاله. من ثقافة الرحمة والعدل.

سقوط النظام السياسي المستبد القمعيّ قد لا يعني انتصار الحرية؛ فتحته عظامه الكبيرة نظامٌ ثان وثالث ورابع وعاشر. فتاريخ الظلم والاستبداد في سوريا طويل وجذوره عميقة.وتأسس معه منظومات ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة استبداديّة غائرة في العمق. ولا يمكن فصل السياسة عن المعرفة والثقافة، ولا تنمو حريّة وتتنفّس، إلا في تربة خصبة من إرادة حرّة، وعقلٍ حر، وقرارٍ حر. وهذا يضع أمام كل العاملين لحرية سوريا وشعبها مسؤوليات كبيرة للعمل في مسار التحرّر، بخطط منهجيّة ومهمّات مدروسة في التّربية والتعليم والثقافة. والطريق ليس بوعر لكنّه طويل وجهاده تعاونيّ جمعيّ نقديّ.

د. سماح هدايا

مراجعة في محطات الثورة، هل نستعيد جذوتها؟

في محطات الثورة السورية ثمة التباس يكتنف تداخلاتها ومحاورها ومعطياتها، لدرجة الخلط المستمر بين حدودها ومتغيراتها. وإذ أؤكد كلمة "الثورة" فلكونها ثورة تعددت فرضيات حلها ومقوماتها بتعدد الأيديولوجيات والأحلام والأماني التي حملتها، وتعدد مراحل نموها وانحسارها وتبدلات مساراتها، وهذا الالتباس تمظهر في محطات طويلة ومتعرجة يمكن رصدها واقعياً.

سورية من الثورة للحرب، من التظاهرات السلمية التي اجتاحت المدن السورية كافة إلى كثافة التدخلات الإقليمية والدولية العسكرية والسياسية. مسارات ومحطات، تتعرج وتتداخل يمكن تحديدها في مفاصل عامة لا يمكن أن تستنفذها أي منها منفردة:

١_ التظاهر السلمي وثورة "الشعب السوري الواحد": ثورة الشباب التوّاق للحرية ودولته العصرية، دولة الحق والقانون، دولة الحريات في ممارسة العمل السياسي وحق التظاهر السلمي وتشكيل المنابر والأحزاب والمنظمات المدنية التي تصونها وتكفلها الدساتير، دولة ينظر إليها السوريون أنهم يستحقونها، وبأنهم ليسوا أقل إمكانية من أقرانهم في دول العالم المتقدم. قد يختلف الكثيرون حول طول مدة هذه المرحلة وقصرها، بين ستة أشهر لما يزيد عن 18 شهر، تلك التي وثقتها أسماء وتظاهرات الجمع السورية بدءاً من جمعة "الكرامة" في 2011/3/25، وجمعة "رغيف الدم" أواخر 2012، وبشكل متتالٍ أسبوعياً، ووصلت في بعض المناطق لليومية.

حققت هذه المرحلة اعتراف عربي ودولي بأحقية الشعب السوري وتطلعاته المشروعة للعيش في دولة تحترم الحريات والحقوق والتعددية السياسية والفكرية، والتي عبرت عنها جامعة الدول العربية باعتبار النظام السوري غير شرعي واستبعاده منها، وببيان جنيف 2012/1 الأممي الذي قال بضرورة تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات.

٢_مرحلة الرجحان السلمية-العسكرية والتحول التدريجي للعمل العسكري وتشكيل فصائل الجيش الحر من العسكريين والضباط المنشقين عن الجيش الذي استخدم في قمع المتظاهرين واعتقالهم، وقد ترافقت مع استمرار المظاهرات السلمية وعمل سياسي كثيف في أروقة المعارضة السورية تجلى بتشكيل صيغة المجلس الوطني التي تطورت إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة وهيئة التنسيق الوطنية، هذا مع تحذيرات عديدة من صعوبة التحكم بالمسار العسكريّ ونتائجه الخطيرة الممتدة لزمن. وهذه المرحلة بدأت من أوائل 2012 ولم تدم طويلاً فسرعان ما انتقلت لمرحلة التدخلات الإقليمية التالية بدايات 2013.

٣_مرحلة التدخلات الإقليمية وتنامي التطرف والإرهاب، حيث ترافقت تدخلات حزب الله الطائفية والميليشيات الإيرانية، مع تنامي الفصائل العسكرية ذات الصبغة الإسلامية واضمحلال وتآكل فصائل الجيش الحر واغتيالات قادتها الأوائل، المرحلة التي تفاقمت فيها نزعتا الكراهية والعنف وتأجيج الصراع الطائفي والمذهبي وتعدد الجبهات والمتحاربين، وتراجع فيها-شبه كلي- المظاهرات السلمية، وترافق ذلك مع ظهور الفصائل الإرهابية المتطرفة دينياً متمثلة بداعش والنصرة.

٤_مرحلة التداخلات الجيوبوليتكية الدولية العسكرية، والتي دشنتها روسيا في سبتمبر 2015، بإعلانها التدخل العسكري الجوي بداية في سورية ولمدة أربعة أشهر حسب تصريحات رئيسها فلادمير بوتين. لكنها تحولت لحرب مفتوحة استمرت بجزءها الرئيسي حتى 2018 ونتابع لليوم تداعياتها. تلك التي أتت على التهجير الداخليّ السوريّ والسيطرة على الداخل السوري عسكرياً. وقد ترافق هذا مع التدخل الأمريكي ومن خلفه حلف الناتو في الحرب على داعش شرق الفرات، وتوجه الأكراد فيها لتشكيل شبه حكم ذاتي مدعوماً من قوى التحالف ذاتها، وتحول شمال غرب سورية لمنطقة للمهجرين السوريين وتحت سلطة قوى أمر الواقع.

٥_مرحلة العطالة والاستنقاع السياسي: رغم تحقيق روسيا وحلفاؤها من سلطة النظام والميليشيات الإيرانية نصراً عسكرياً على مختلف الفصائل المسلحة سواء المعارضة أو الإسلامية، وانحسار العمليات العسكرية من داخل ما يسمى سورية المفيدة، وبقاء استمرارها على خطوط التماس في شمال غرب سورية، لكن روسيا لم تتمكن من فرض حلها السياسي المنفرد في سورية. المرحلة الممتدة من 2018 ل 2023، تقدمتها لقاءات اللجنة الدستورية المنبثقة عن القرار الأممي 2254 وعن توصيات مؤتمر سوتشي الروسي والتي لم تثمر سوى عن عطالة مستدامة في الحل السوري. ومع هذا استطاع النظام العودة لجامعة الدول العربية وبقاء العقوبات الدولية عليه دون حدوث تغيير في مسار الحل السوري وفي بنود تحقيقه سواء بالدخول بمرحلة انتقالية أو الافراج عن مصير المعتقلين والمغيبين قسرياً، أو العودة الآمنة للمهجرين، أو التعافي المبكر الاقتصادي كما نظرت له المنظمات الأممية... وجميع هذه تشير إلى استنقاع المسألة السورية، لا بل تدهوره سياسياً وامنياً وتعليمياً واقتصادياً.. ما لم يحدث التغيير السياسي الفعلي.

٦_استعادة جذوة الثورة: فاليوم ومنذ منتصف ال 2023، تستعيد سورية قوة مظاهراتها السلمية في السويداء، المنطقة التي وصفت بالحياد تجاه مجريات العمل العسكري منذ 2013، وتوصف أنها تحت سيطرة النظام سياسياً. لتخرج السويداء شعبياً واهلياً على هذه المعادلة وتعيد للثورة السورية الأولى ألقها. حيث مطلبها الأساسي هو التغيير السياسي وفقاً للقرار الدولي القاضي بالدخول بالمرحلة الانتقالية أولاً، وبعد ذلك انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة الدستور ونظام الحكم ومستقبل سورية ثانياً. وعنوان مظاهراتها المستمرة يومياً للشهر الثامن، والتي تأتي مع ذكرى الجلاء السوري الثامن والسبعين وقبله ذكرى الثورة الثالثة عشر: سورية لكل السوريين، والشعب السوري واحد.

مظاهرات السويداء اليوم: تستعيد السلمية والحل السياسي، تحاول الاستفادة من تجارب مطبات الثورة السورية وتحولاتها، اذ تستبعد العنف والدخول في معترك عسكري خاسر للجميع، وتدرك أهمية القرار 2254 الكاشف لمستوى التداخلات الدولية في الملف السوري، وتحاول الخروج من دوائر الاستعصاء السياسي بين تجاذبات القوى السورية المحلية أو الدخول في محاور الصراع الإقليمي والدولي. والاهم من هذا تطرح عناوين واضحة للاستقرار والسلام في المنطقة: فالتغيير السياسي السوري للسلطة القائمة يعني الافراج عن المعتقلين وعودة المهجرين والدخول في مرحلة التعافي السياسي والاقتصادي وانهاء الحرب وارتداداتها السياسية والنفسية والاجتماعية. وليس فقط، بل إيقاف تمدد الميليشيات الطائفية الإيرانية، وتعطيل مفاعيل قوى التطرف والإرهاب، وابطال تحويل سورية لمزرعة لتفريخ تجارة المخدرات وغزو المنطقة والعالم بها. وهو ما يمثل مصلحة متكاملة لسورية ودول الجوار والعمق العربي. وأيضاً، يطوي مرحلة من تراجع القيم العالمية التي لم تتمكن من نصرة الشعوب فعلياً في حق تقرير مصيرها التي بنيت على أساسها مواثيق الأمم المتحدة وحقوق الانسان.

باتت السويداء وسورية اليوم أمام نقطة تحول مفصلية في المسألة السورية، ولا خيارات أمامنا سوى الاستفادة من تجارب الثورة السابقة. فخلاصة التاريخ البشري يؤكد على ان مقومات نجاح الثورات سلمياً ضعف نجاحها عسكرياً، وأن الخروج من الاستعصاء المحلي يعني الخروج من دوائر الصراع الإقليمي والدولي والتمسك بالتغيير السياسي الوطني. ومع أن هذا ليس بالأمر اليسير أمام تعقد المشهد السوري، لكنه يعني بالمبدأ أن الشعب وحقوقه المادية والسياسية لم يكن المشكلة، بل استقراره وأمانه هو بوصلة الحل. فيما أن المشكلة الرئيسية في سورية والتي لا يمكن حلها بوجود مسبباتها هو سلطة النظام القائمة وقوى الامر الواقع التي تشكلت على خلفية تحولات المشهد السوري. انه مسار التحولات الكبرى والفعل الشاق لاستحقاق الوجود والحياة في دولة لكل السوريين، واليوم نستعيد جذوتها.

الدكتور جمال الشوفي

شخصية وطنية

د. صافي ابراهيم دبدوب

اختصاصي جراحة عامة

مواليد حماه كرناز عام ١٩٦٨

مدير مشفى كرناز الخاص و وضع المشفى في خدمة الثورة منذ البداية حتى دخول جيش نظام الأسد إلى البلدة و احتلالها.

عمل بعدها في النقاط الطبية جنوب إدلب ثم مشفى كسب.

في تركيا ،ساعد جميع السوريين في المستوصفات.

لم يهاجر و لم يترك أهل وطنه رغم الفرص العديدة التي أتيحت له.

قدّم الكثير من الخدمات الطبية للسوريين منذ بداية الثورة حتى يومنا هذا.

كان له دور مميز أثناء الزلزال المدمر في أنطاكيا.

كل التحية لشخصية تستحق الثناء و التقدير.

الشرعية الثورية والشرعية الستورية

الشرعية الثورية هي نتاج إغلاق الأبواب بوجه قوى المعارضة الشعبية السلمية من قبل الشرعية الدستورية التي يستند عليها النظام القائم بمختلف اتجاهاته وأفكاره — الشمولي — إذن عندما يُمنَحْ الشعب صفة الشرعية للمعارضة هذا يعني بالضرورة فقدان الشرعية الدستورية للنظام القائم، لأنه لايمكن أن يعيشا تحت سقف واحد نوعان من الشرعية (الثورية الشعبية والإستبدادية بإسم الدستور) إلا في حالة وضع دستور جديد يعطي سلطة للشعب أكثر من سلطات الحاكم ويُعْرَض للإستفتاء الشعبي عندها نقول أننا توجهنا نحو الديمقراطية العملية لأنه بالنتيجة سيكون هناك فصل بين السلطات الثلاثة ما دامت هناك سلطة الشعب، لأنه حتماً سنطلق عليه قانوناً (النظام الدستوري)

اليوم نجد أن سورية نشأت في عهد حافظ الأسد عن طريق نظرية التطور الأسري من حافظ إلى بشار وتعتمد على القوة من أجل بقائها لذا لا تستطيع أن تحقق الاستقرار الدائم – الشمولية منها والأمنية بحيث كل مواطن عليه آخر رقيب أمني ولكن اليوم من الصعوبة وضع نظرية واحدة من النظريات الخاصة بنشوء الدولة (الدينية والعقدية والنظريات الإجتماعية) أمامنا لكي نعتمد عليها وحدها لتحديد أصل نشوء الدولة، وما نراه اليوم هو شرعية الدولة الدستورية وصمودها أمام ظاهرة الشرعية الثورية! ولكي نتابع الموضوع وجب أن نعرف ما هي الشرعية؟

الشرعية الدستورية تعني الإلتزام كل من الحاكم / الدولة والافراد/الشعب بعدم مخالفة القوانين، أيا كان مصدر هذه القوانين! من السلطة التشريعية أو من الدستور، إذن الشرعية هي مبدأ سيادة القانون، وبهذا تضمن الحقوق والحريات العامة افراداً وجماعات اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، متى تفقد الشرعية مكانتها؟ عندما يكون هناك اخلال بالقواعد القانونية من قبل الحاكم أو هيئات الدولة، لأن أحكام القانون يجب أن تكون في نطاق الشرعية الدستورية وأحكام الدستور يجب أن تسمو وتعلو فوق الجميع، ولكي نضمن هذه الشرعية وجب أن يكون هناك رقابة سياسية وإدارية وقضائية وهي مسؤولية البرلمان والمنظمات الشعبية والمهنية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني

أما الشرعية الثورية فهي تبتعد عن القانون الوضعي المستبد وتقترب من النصوص التشريعية التي تضمن حقوقها المشروعة إن كانت في الدستور الوطني أو في إعلانات حقوق الإنسان العالمية التي تضمن لها الحريات العامة والخاصة منها حقها – أي الشعب – في عزل الحكومة الإستبدادية وكذلك حقوقها الطبيعية لا يمكن التنازل عنها ولها الحق أفراد وجماعات من مقاومة الحكومة، ومن هذه الإعلانات العهد الأعظم / انكلترا 1215 – وإعلان الإستقلال الامريكي 1776 – وإعلان الثورة الفرنسية 1789 – والإعلان العالمي 1948 – والعهدين 1966 – 1977 ، هنا الشرعية الثورية تتمسك بحقها في سلامة تطبيق قواعد القانون الدستوري المنتهكة من قبل السلطة بطرق ملتوية وشعارات براقة وفارغة من المضمون عن طريق الضحك على ذقن الشعب والشعوب والحكومات الإقليمية والدولية وتناسوا أن وقت الشطارة الغير الشرعية قد وَلّتْ بظهور الإتصالات الحديثة والتطور التكنولوجي في كافة المجالات

لذا نجد اليوم أن تطبيق الدستور وتعديله في سوريا بشكل عام اصبح عجينة بيد الأسد هذا العجين أو الطين الاصطناعي يحوله الى اشكال مختلفة وبمهارات متفننة حسب مصلحة النظام بغض النظر عن شموليته أو طائفيته أو مذهبه،وهو خير مثال على فقدان الشرعية الدستورية لقانونيتها أمام تضحيات الشرعية الثورية ودماء أبريائها المسالمين! لا توجد هناك شرعية تحوي بين ثناياها – قاتل – يضرب الرصاص على شعبه أو يقصفه بالكيماوي والبراميل المتفجرة ومهما كانت الأسباب الموجبة لقتل ناس عزل! في هذه الحالة نقترح أن تتضمن دساتيرهم على فقرة 1 تتضمن "وجوب قتل الشعب بالجملة والمفرد عند الضرورة ومصلحة النظام" وفقرة 2 "يحق للحاكم أو النظام استعمال الجيش والشرطة والأمن لقمع المظاهرات السلمية بالقوة" وبهذا نتراجع من القرن 21 إلى القرن 2121 قبل الميلاد لنلتقي مع أسود الغابة والإنسان النيادرتال والشمبازي والبقاء للأقوى!

هناك حكومات تسقط بمجرد فقدان مواطن بالإهمال، واخرى بصرف مبلغ 20 دولار فقط من حساب الدولة، وثالثة تسقط بفضيحة أخلاقية ليس إلا، وحكومة رابعة تبقى بعد أن تسرق عشرات المليارات من خزينة الشعب وشعبها95% منه يعيش في الفقر، ولاتزال متمسكة بأسنانها في السلطة بعد أن قتلت مئات الاف من افراد شعبها المسالم، و تقتل ثم تختطف ثم ترهب الاخرين وتتدعي أنها ضد الإمبريالية والصهيونية والإستعمار والرجعية ووووا! أَبِرَبكم يوجد إمبريالية أكثر من إمبريالية ال الأسد وعلاقاتهم السرية والعلنية مع الخارج؟ وصهيونية أكثر من صهيونيتهم كفكر وممارسة وفرض الفكر الاوحد؟ والإستعمار الذي هو أصلا في فكرهم بحيث نحن السادة وأنتم العبيد؟ والرجعية والتخلف والدكتاتورية التي تجري في عروقهم ودمائنا تنفذ ولا تناقش مع إنحناءة الرأس وإلا التهم جاهزة؟ إنها معادلة غير أخلاقية لنقف مكتوفي الايدي وننتظر الأسد عسى ولعل أن يعود لرشده ويغسل أياديه من دماء الأبرياء؟ إذن إما أن نحافظ على شرعية دستورنا عن طريق الشرعية الثورية كضرورة تاريخية اليوم! أو أن ينتجوا لنا دستور جديد يسمى "دستور دكتاتورية الترغيب والترهيب" لنعمل من أجل حماية الدستور وشرعيته من مخالب السلطة الاستبدادية .

القاضي الدكتور محمد نور غازي حميدي

أهمية إقرار قانون كبتاغون الأسد 2 بسرعة قياسية

لم يَعد مقبولاً الإدعاء بأنّ الملف السوري لايحظى بإهتمام كافٍ من الإدارة الأمريكية بعد السرعة القياسية التي مَرّ بها قانون كبتاغون الأسد 2...فبعد إجازته من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في الصيف الماضي تَمّ عرضه السبت 20 نيسان على التصويت في مجلس النواب وحصل على أغلبية ساحقة بالموافقة ..وبحسب القوانين البيروقراطية التي تحكم إقرار هكذا قوانين في الولايات المتحدة فإنها تتطلب توافقات كثيرة وتعديلات بين الحزبين وتلك المناقشات والإجراءات بعدها تأخذ شهوراً لإدخال تعديلات والتصويت على النسخة النهائية المتوافق عليها..لكنّ القانون مَرّ من الجلسة الأولى ..وصار بعهدة مجلس الشيوخ لدراسته قبل التصويت عليه ...ولأنّ المصلحة الأمريكية العليا تقتضي تمرير القانون بسرعة تَمّ ربطه بمشروعات قوانين هامة جداً وسيتمّ التصويت عليها دفعة واحدة ..ومن القوانين الهامة والتي تَمسّ صميم الأمن القومي الأمريكي وإستراتيجية الولايات المتحدة في العالم كان مشروع القانون الذي أخذ أكثر من 6 أشهر من التجاذبات بين الحزبين خاصةً أنه يسبق الإنتخابات الرئاسية ب7 أشهر فقط ويترك تأثيراً عليها وهو القانون المتعلق ب تمريرحزم المساعدات الأمريكية لكلٍ من أوكرانيا وإسرائيل وتايوان ..وهو مثلث الإستراتيجية الأمريكية الكبرى في العالم ...ومع توافق الحزبين عليه فإنه من البديهي أن يَمرّ أيّ مشروع قانون معه وهو ماحصل لقانون كبتاغون الأسد 2...حيث حظي بأغلبية ساحقة في التصويت عليه يوم الثلاثاء 23 نيسان...وبدل الإنتظار لأسابيع للحصول على توقيع الرئيس عليه ليصبح قانوناً نافذاً...وصل للمكتب البيضاوي يوم الأربعاء 24 نيسان وصادق عليه الرئيس بايدن....

وأهمية هذا القانون أنه يُكمل نواقص القانون الأول كبتاغون الأسد 1 والذي إهتم بوضع الخطط والأطر المناسبة لمكافحة تصنيع وتهريب الكبتاغون من مناطق سيطرة الأسد ..ووضع القانون الجديد خططاً عملية لتطبيقه على الأرض....

ولتطبيقه على الأرض ستقوم بذلك مؤسسات وأجهزة امريكية كبرى كوزارة الخارجية والخزانة والcis والبنتاغون وجهاز مكافحة المخدرات الفيدرالي...وسيتم ذلك بعد توفير الغطاء القانوني والسياسي لعمليات تنفيذه باعتبار أنّ تصنيع الأسد للكبتاغون وتهريبه يُضرّ بالأمن القومي الأمريكي والأمن الإقليمي للدول الصديقة لواشنطن.....

إنّ تجفيف منابع التمويل لنظام الأسد وأذرع الميليشيات الإيرانية هو الهدف المعلن والرئيسي ويحمل في طَيّاته تأكيداً في إعدام المستقبل السياسي للأسد شخصيا وعدم إشراكه بأي حلقة من حلقات الحلّ السياسي في سوريا إضافةً لإرسال الرسائل الواضحة لمن يَرى غير ذلك....

ولأنّ مثلث الإستراتيجية الأمريكية الكبرى في العالم (أوكرانيا وإسرائيل وتايوان) والمطلوب حمايتهم غربياً وبما أنّ روسيا وإيران وإلى حَدٍ ما الصين متواجدون في سوريا لأن الاسد في السلطة وهو ضمانة وجودهم ...فقد يكون إسقاط الأسد هو خطوة أولى أو نتيجة لمآلات الصراع الدائر الآن في العالم ويعلم الجميع أنّ مناطق سيطرة الأسد هي الساحة المفضلة للصراع عند الجميع.

د باسل معراوي

الذكاء الاصطناعي بين الواقع والخيال كيف يشكل مستقبلنا القريب؟؟

تعتبر التكنلوجيا الحديثة والتطورات الهائلة في مجال الذكاء الاصطناعي من أكثر المواضيع إثارةً للإهتمام في العصر الحالي فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يعتبر العقل الذكي للآلات حيث يتيح لها التعلم والتفكير وإتخاذ القرارات بطريقة تشبه الإنسان ومن خلال استخدام البيانات والخوارزميات ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يقوم بمجموعة متنوعة من المهام المعقدة التي كان يعتقد في السابق أنها تتطلب تفكيرا بشريا.

ماهو الذكاء الاصطناعي؟؟

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه مجال في علوم الكومبيوتر يهتم بإنشاء أجهزة تعمل وتفكر بطريقة تشبه البشر وتستخدم لحل مشكلات وتنفيذ مهام بدقة وفاعلية ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون عاما أو ضيقاً حيث يمكنه تطبيقات واسعة النطاق مثل التحليل الضخم للبيانات والمساعدة في تطوير التطبيقات الذكية ويمكن أيضا أن يكون متخصصا في مجالات محددة مثل تشخيص الأمراض في الطب.

أين يمكننا رؤية الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية؟؟

تتواجد التطبيقات والتقنيات المبنية على الذكاء الاصطناعي في جميع حياتنا اليومية

- من خلال الهواتف الذكية يمكننا التفاعل مع مساعدين ذكيين مثل "سيري" لشركة أبل و"أليكسا" لشركة أمازون الذين يستخدمون تقنيات الذكاء الاصطناعي لفهم اوامرنا وتنفيذها بشكل فعّال.
- منصات التواصل الاجتماعي تستخدم مثل الفيسبوك وانستغرام والتويتر أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحيد الإعلانات المناسبة لك وتخصيص تجارب المستخدم.
- تطبيقات البنوك والتمويل الشخصي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل عادات الإنفاق وتقديم توصيات حول كيفية إدارة المال بشكل أفضل.
- بمحركات البحث مثل غوغل وبينك (bing) تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحسين نتائج البحث وتقديم الإجابات الدقيقة والمفهومة على استفسارات المستخدمين.
- تطبيقات الرعايا الصحية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الطبية لتوفير تشخيص دقيق وتوجيه علاج فعّال وتحديد العوامل المسببة للأمراض والأوضاع الصحية المحتملة.

هذه فقط بعض الأمثلة على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية وهناك العديد من التطبيقات الأخرى التي تستخدم هذه التقنية بطرق مبتكرة ومفيدة.

ماهي الفوائد والمخاطر التي يقدمها الذكاء الاصطناعي؟؟

تعتبر الفوائد التي يقدمها الذكاء الاصطناعي متنوعة ومهمة حيث يمكنه تحسين كفاءة العمليات وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات الصعبة ومع ذلك يعتبر الذكاء الاصطناعي أيضا مصدراً للمخاطر والتحديات مثل فقدان الوظائف بسبب الأتمتة وتهديد الخصوصية بسبب جمع البيانات الشخصية ومسائل العدالة والتمييز.

مكان الذكاء الاصطناعي في الطبابة

في مجال الطب يعتبر الذكاء الاصطناعي ثورة حقيقية ويمكنه تحليل بيانات الطبية الكبيرة بطرق لايمكن للبشر القيام بها مما يساعد في تشخيص الأمراض بدقة أكبر وفي وقت اسرع وله دور كبير في توجيه العلاجات وتحديد السلوكيات العلاجية الأكثر فاعلية وحتى في تنبؤ نتائج العلاج.

وعلى سبيل المثال يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل صور الأشعة السينية أو الصور الطبية للكشف عن التغيّرات الدقيقة التي قد تشير إلى وجود أمراض مثل السرطان بفضل قدرته على التعلم الأنماط والمعايير من الصور الطبية الضخمة ويمكنه توفير تشخيصات دقيقة وسريعة ويساعد في تطوير الأدوية وتحسين العلاجات من خلال محاكاة التأثيرات المحتملة للأدوية على الأعضاء البشرية.

باختصار الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة لنا لتحقيق الكثير من الإنجازات والتطورات في مختلف جوانب الحياة وهو أداة نحن من نحكم عليها بالاستخدام السليم ويجب علينا أن نعمل على توجيه هذه التكنولوجيا نحو خدمة الإنسانة وتقدمها مع مراعاة حقوق الأفراد في استخدامها.

في النهاية الذكاء الاصطناعي تطوراً مذهلاً يستحق الاهتمام والدراسة ويشكل تحديات وفرص جديدة لمستقبلنا ومع الإدراك الكامل لقدرته على تحسين حياتنا وتغييرها يمكننا العمل معاً لضمان أن يكون له دور إيجابي ومفيد في بناء مستقبل أفضل للبشرية.

ماجستير هندسة طبية ميس محمد حاج بكري

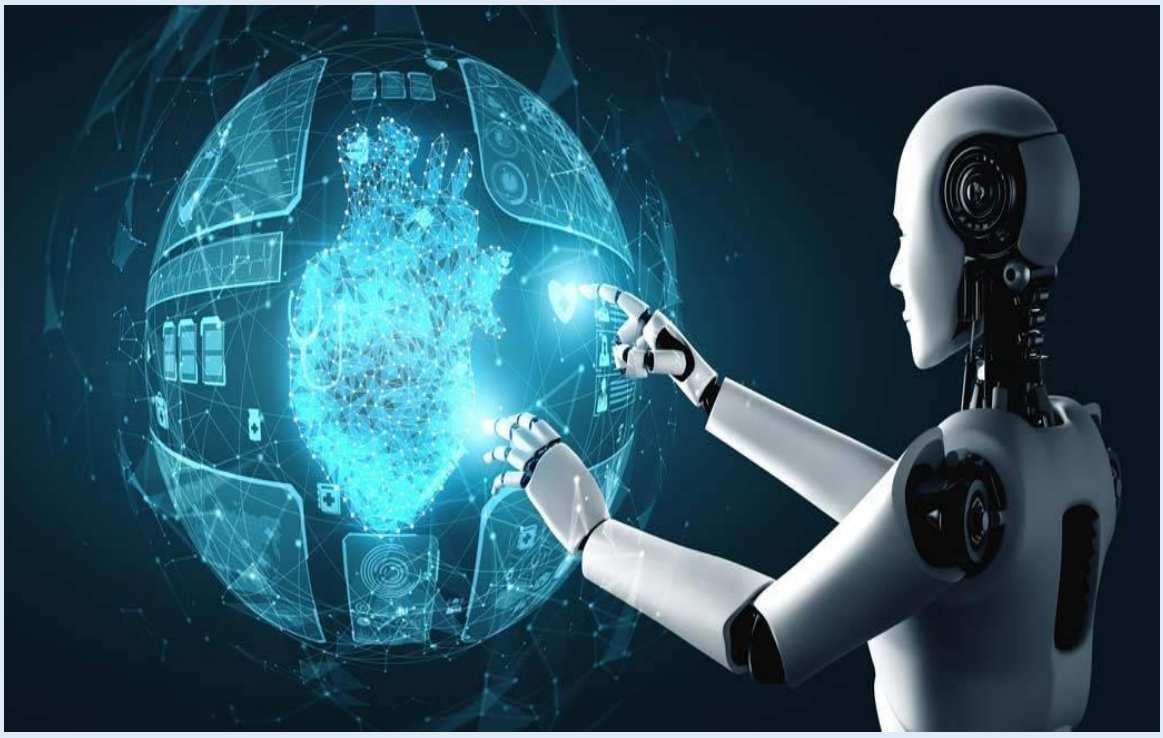

الأوضاع الصحية في شمال وشمال غرب سوريا

ينتهي الربع الاول من هذا العام، لايزال الحل السياسي سرابا كلما اقترب منه السوريون ابتعد عنهم, يزداد الوضع الإنساني في شمال وشمال غرب سوريا تدهورا حتى يقترب من الحد الكارثي , وكذلك حال الوضع الصحي الذي يقيمه البعض بأنه متماسك ومقبول لكن من يتعمق في دراسة هذا الوضع يجد انه هش و يحوي العديد من الفجوات المهمة .

لقد أدى الصراع وقصف النظام وحلفاؤه لمناطق شمال وشمال غرب سوريا الى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الصحية في تلك المناطق، طال ذلك المشافي والمراكز الطبية,سقط الكثير من الكوادر الطبية المؤهلة وهم يقومون بواجبهم الإنساني و كان ما سبق سببا أساسيا لتلك الفجوات , إضافة الى الانخفاض الهائل في التمويل والمساعدات الدولية.

في محاولة لمعرفة الفجوات في الواقع الصحي للمنطقة نبين ما يلي:

ا- هناك حاجة ملحّة للأدوية الأساسية للأمراض المعدية وغير المعدية في المراكز الطبية والمشافي العامة وتعاني خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من نقص حاد في التمويل وهناك فجوات في الرعاية الطبية طويلة الأمد لأولئك الذين يعانون من إصابات خطيرة ويحتاجون إلى إعادة التأهيل لأسباب عديدة اهمها صعوبات في تمويل المراكز العلاج الفيزيائي وانتهاء تمويل العديد من هذه المراكز العام الفائت والحالي فهنالك 36 مركز ينتهي تمويلها في 2024 و7مراكز انتهى تمويلها في 2023 و 11 مركز غير ممول.

ب-انقطاع الدعم عن نظام الإحالة والإسعاف البارد وعدم قدرة المنظومة الحالية على الاستجابة لحالات الإسعاف والاحالة مما يعني عدم توفر هذه الخدمة بالشكل المطلوب لإنقاذ المصابين بحوادث السير والحرائق والولادات وغيرها مما قد يسبب تداعيات تصل للموت او الإعاقة لمن لم يتم اسعافه في الوقت المناسب.

ت-يبين تقرير اوشا الذي صدر في نهاية شهر يونيو 2023 أن هناك ما لا يقل عن 4300 حالة نشطة لمصابي السرطان في شمال غرب سورية وهناك حاجة ملحّة لتأمين جرعات معالجة السرطان الكيميائية والأدوية المناعية السرطانية ضمن القطاع الصحي المجاني لأن شراءها من الصيدليات الخاصة يشكل أعباء كبيرة على المرضى حيث يصل ثمن الجرعة الشهرية في كثير من الأحيان إلى أكثر من مائة دولار,حيث لا تتوفر جرعات السرطان مجانا الا بشكل محدود ومتقطع.

ث- عدم توفر العديد من العمليات النوعية في مجال الجراحة العظمية والعصبية والوعائية في القطاع المجاني او توفرها بشكل محدود إضافة الى فجوات في توفر العمليات النوعية في طب العيون مثل عمليات القرنية حيث تصل كلفة العملية الى ثلاث الاف دولار إضافة الى وجود أعداد محدودة من وحدات رعاية وجراحة العيون. وفي طب الاذن نجد افتقاد القطاع المجاني لأنواع عديدة من العمليات النوعية ومنها عمليات زراعة الحلزون وفي الحلات القلبية وجدنا فجوات في تأمين عمليات القثطرة القلبية وتركيب الشبكة القلبية وعمليات القلب المفتوح ضمن القطاع المجاني.

أيضا لقد لاحظنا عدم توفر المستهلكات الخاصة بعمليات نوعية ضمن القطاع المجاني مثل مستلزمات العمليات العظمية كالمفاصل ومستلزمات عمليات العمود الفقري مما يضطر المريض لشرائها على حسابه رغم ارتفاع كلفتها.

ج- ضعف الرعاية الصحية للحامل في المنطقة و معاناة العديد من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات في شمال وشمال غرب سوريا من سوء التغذية, مما يزيد من ضعفهم ومخاطر تعرضهم للأمراض المختلفة ,إضافة الى ارتفاع حالات التقزم لدى الأطفال في المنطقة نتيجة لسوء التغذية.

ح-انتشار الاعاقات لأسباب عديدة أهمها الاصابات الحربية الناجمة عن قصف النظام وحلفاؤه على المنطقة بكافة الأسلحة حتى المحرمة دوليا ومنها تعرض الام الحامل لسوء التغذية وللملوثات بأنواعها ,إضافة الى انتشار الأمراض الوراثية لأسباب عديدة ,منها زواج الأقارب و ضعف الرعاية الصحية وذلك يحتاج الى مقال منفصل للإضاءة حول هذ الموضوع الهام.

لقد حاولنا سابقا القاء الضوء على الفجوات الأساسية في الوضع الطبي ولابد من التأكيد على ضرورة اغلاق تلك الفجوات المذكورة في الخدمات الطبية في المنطقة ,لان في ذلك إنقاذ للأرواح وتقليل للمعاناة ومنع لتفاقم الأزمات الصحية، وتحسين للصحة العامة و دعم للاستقرار الاجتماعي.

د.مأمون سيد عيسى

العنوان: مدينة إدلب المنطقة الصناعية شرق الكراج 100